

# ملخص تنفيذي

الدولية بنسبة ٠,٥٪ فقط لتحقق ١٤,١ مليار جنيه.

أما عن الإيرادات غير الضريبية، فقد ارتفعت قيمة الإيرادات من المنح خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بأكثر من خمسة أمثاله لتصل إلى حوالي ٨ مليار جنيه مقارنة بـ ١,٥ مليار جنيه خلال العام السابق، وارتفعت أيضا الإيرادات الأخرى بنسبة ٣٤,٥٪ لتصل إلى ١١١,٣ مليار جنيه خلال ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقارنة بـ ٨٢,٧ مليار جنيه خلال العام السابق.

على الجانب الآخر، ارتفعت جملة المصروفات بنسبة ٢٤,٥٪ خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ إلى ٣٥١,٥ مليار جنيه (٣٣,٨٪ من الناتج المحلي) مقارنة بنحو ٢٨٢,٣ مليار جنيه (٣١,٥٪ من الناتج المحلي) خلال العام السابق. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى زيادة مصروفات الدعم بنحو ١١,٤٪ لتصل إلى ٩٣,٨ مليار جنيه، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة المزايا الاجتماعية بأكثر من سبعة أمثال قيمتها المحققة خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ لتصل إلى ٢٨,٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقارنة بـ ٤,١ مليار جنيه خلال العام المالي السابق. كما ارتفعت الأجور وتعويضات العاملين بنسبة ٢١,٢٪ لتصل إلى ٧٦,١ مليار جنيه مقارنة بـ ٦٢,٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، وكذلك مدفوعات الفوائد ارتفعت بـ ٤,٥٪ إلى ٥٢,٨ مليار جنيه. كما ارتفعت مصروفات شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ ٢٧٪ إلى ٤٣,٤ مليار جنيه، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى قيام الحكومة بتطبيق حزمة مالية لتحفيز الطلب المحلي وذلك للحد من التباطؤ المتوقع في معدلات النمو الإقتصادي وزيادة معدلات البطالة.

فقد اتجهت الحكومة المصرية إلى استخدام حزمة من الإجراءات المالية التوسعية خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ والتي بلغت تكلفتها ١٥ مليار جنيه. وقد تم توجيه مبلغ ١٠,٨ مليار منها نحو الاستثمارات العامة وبالأخص مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة. وبالإضافة إلى ذلك تم ضخ ٢,٧ مليار جنيه في صورة مصروفات جارية أخرى، والاستغناء عن مبلغ ١,٥ مليار جنيه كإيرادات محتملة نتيجة تخفيضات جمركية.

وتشير بيانات الموازنة العامة عن الفترة يوليو-ابريل ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ارتفاع العجز الكلي بـ ١,٩ نقطة مئوية ليلعب تقريبا ٨٢,٩ مليار جنيه أي ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ ٥٣,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. ويأتي هذا الارتفاع المحقق في نسبة العجز الكلي كانعكاس لأثر تباطؤ النشاط الاقتصادي المحلي وتداعيات الأزمة المالية العالمية على المالية العامة للدولة، حيث انخفضت الإيرادات الكلية انخفاضاً كبيراً، بالإضافة إلى انخفاض طفيف في المصروفات العامة خلال فترة الدراسة. كما ارتفعت نسبة العجز الأولي بـ ١,٣ نقطة مئوية لتصل إلى ٢,٢٪ من الناتج المحلي مقارنة بـ ٠,٩٪ خلال الفترة يوليو-ابريل من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

سجل إجمالي الإيرادات والمنح انخفاضاً بلغ ١٨,٩٪ خلال الفترة يوليو- ابريل ٢٠١٠/٢٠٠٩، ليصل إلى ١٧٣,٦ مليار جنيه مقارنة بـ ٢١٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. ويرجع ذلك إلى انخفاض الإيرادات غير الضريبية بحوالي ٤٣٪ بالإضافة إلى انخفاض الإيرادات الضريبية بنسبة بلغت ١,٧٪.

وتشير البيانات التفصيلية أن الانخفاض الكبير في إجمالي الإيرادات والمنح يرجع إلى عدة عوامل منها الانخفاض الملحوظ في الإيرادات غير الضريبية المتنوعة (الجارية) بـ ٩١,٧٪ لتصل إلى ١,٨ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- ابريل ٢٠١٠/٢٠٠٩ بالمقارنة بـ ٢١,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، بالإضافة إلى انخفاض أرباح الأسهم المحولة إلى الخزنة من كل من هيئة البترول وقناة السويس وغيرهما بنحو ٢١,٦٪ لتتحقق ٢٨ مليار جنيه مقابل ٣٦ مليار جنيه خلال يوليو- ابريل ٢٠٠٩/٢٠٠٨. أيضاً انخفضت المنح من الحكومات الأجنبية بنحو ٦٧٪ لتتحقق ٢,٢ مليار جنيه مقابل ٦,٦ مليار جنيه خلال يوليو- ابريل ٢٠٠٩/٢٠٠٨. كذلك انخفضت الحصيلة من ضريبة الدخل على أرباح شركات الأموال بـ ٢٠,٢٪ لتصل إلى ٣٨,٣ مليار جنيه، مقارنة بـ ٤٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وعلى نحو آخر، ارتفعت إيرادات الضرائب على السلع والخدمات بـ ٤,٧٪ لتسجل ما يقرب من ٥٢ مليار جنيه. أيضاً حققت الإيرادات المحصلة من الضرائب على الممتلكات ارتفاعاً بأكثر من ثلاثة أمثال القيمة المحققة خلال نفس الفترة من العام السابق، لتصل إلى ٦,٧ مليار جنيه مقارنة بـ ١,٨ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- ابريل ٢٠٠٩/٢٠٠٨، ويرجع ذلك في الأساس إلى ارتفاع الضريبة على أذون وسندات الخزنة والتي تم تصنيفها ضمن الضرائب على الممتلكات منذ بداية السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ وتصل إلى ٤,٨ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- ابريل ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

٢ يشمل قطاع موازنة الحكومة المركزية، والمحليات، والهيئات الخدمية العامة.  
٣ الإيرادات الحكومية مطروحاً منها المصروفات، ومضافاً إليها صافي حيازة الأصول المالية.  
٤ العجز الكلي بعد استبعاد المدفوعة.

٥ تعكس الزيادة الملحوظة في كل من الإيرادات الأخرى (جانب الإيرادات) والمزايا الاجتماعية (جانب المصروفات) خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ أثر التسوية التي تمت بين الموازنة وصناديق المعاشات. ومن ثم، يرجع الانخفاض في الإيرادات الأخرى والإنفاق على المزايا الاجتماعية (جانب المصروفات) خلال عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى أثر فترة الأساس الناتجة عن تلك التسوية المذكورة أعلاه.

لقد أثبت الاقتصاد المصري جدارته في مواجهة الأزمة العالمية، فقد نجح في تحقيق معدل نمو حقيقي بلغ ٤,٧٪ خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ و٤,٨٪ خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠/٢٠٠٩. ومن أهم العوامل التي دعمت الاقتصاد المصري خلال الأونة الأخيرة تنوع مصادر الدخل القومي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى سرعة استجابة السياسات المالية للمتغيرات العالمية الطارئة والتي اتخذت عدة تدابير لتنشيط الاقتصاد المصري وتفاؤي وقوع أزمة اقتصادية محلية منها حزم الحفز المالي التي تم تدبيرها خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ وعام ٢٠١٠/٢٠٠٩. أيضاً، نجحت السياسة النقدية في الحد من معدلات التضخم بدون التأثير سلباً على حركة النشاط الاقتصادي. وبالإضافة إلى جميع العوامل السابق ذكرها، فقد كان للطلب المحلي دور فعال ورئيسي في استمرار حركة النشاط الاقتصادي وتحمل الآثار السلبية للأزمة العالمية.

## أولاً-معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي

فقد سجل معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق ٤,٧٪ خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، مقارنة بـ ٧,٢٪ خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧. وبالرغم من انخفاض معدل نمو الناتج المحلي المحقق مقارنة بالعام السابق عليه إلا أنه قد فاق التوقعات السائدة في السوق المصري مع بداية الأزمة المالية العالمية، ويرجع ذلك على جانب الطلب إلى صمود الإستهلاك المحلي النهائي والذي عوض جزئياً الانخفاض الملحوظ في حجم الاستثمارات الخاصة.

وتشير البيانات المبدئية الصادرة من قبل وزارة التنمية الاقتصادية عن أداء النشاط الاقتصادي المصري خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى استمرار تحسن أداء الاقتصاد المحلي الحقيقي، حيث ارتفع معدل النمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي ليسجل ٥٪ خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقارنة بـ ٤,٦٪ خلال الربع السابق عليه، ومقارنة بـ ٤,١٪ خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨. أما عن النمو التراكمي في الناتج المحلي الحقيقي خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠/٢٠٠٩، فقد استقر نسبياً عند ٤,٨٪ مقارنة بـ ٤,٩٪ خلال النصف الأول من العام المالي السابق.

ويتبين من بيانات الناتج المحلي الحقيقي بأسعار السوق أن الإنفاق الاستهلاكي كان المحرك الرئيسي في دعم عجلة النمو خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩ حيث ارتفع كل من الإستهلاك الخاص والإستهلاك العام بـ ٤,٨٪ و ٤,٤٪ على التوالي، في حين انخفضت قيمة الإنفاق الاستثماري بـ ١,٢٪ خلال النصف الأول من العام المالي الحالي، وكذلك تراجعت قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات بنسبة ٩,٨٪ و ١١,٣٪ على التوالي خلال فترة الدراسة.

كذلك سجل الناتج المحلي الحقيقي بتكلفة عوامل الإنتاج معدل نمو بلغ ٤,٨٪ خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩. ووفقاً للتقسيم القطاعي، فقد ساعد على دفع حركة النشاط الاقتصادي النمو المحقق في قطاعات الصناعات التحويلية (٤,٦٪ معدل نمو حقيقي، و ١٥,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، البناء والتشييد (معدل نمو حقيقي ١٣,١٪، و ٤,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، وتجارة الجملة والتجزئة (معدل نمو حقيقي ٥,٦٪، و ١٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي). على الجانب الآخر، فقد تراجع أداء قناة السويس ليسجل انخفاض قدره ٤,٢٪ خلال يوليو-ديسمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقارنة بنمو قدره ١٠,٣٪ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

## ثانياً-المؤشرات المالية

و طبقاً للبيانات الصادرة من الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة عن العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨، فقد استقرت نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي عند ٦,٩٪ ليلعب ٧١,٨ مليار جنيه مقارنة بـ ٦١,١ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩. أما عن نسبة العجز الأولي إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفعت بـ ٠,٦ نقطة مئوية لتبلغ ١,٨٪ خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقارنة بـ ١,٢٪ خلال العام السابق.

فقد ارتفعت جملة الإيرادات والمنح خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بنسبة بلغت ٢٧,٦٪ لتصل إلى ٢٨٢,٥ مليار جنيه (٢٧,٢٪ من الناتج المحلي). فمن ناحية، ارتفعت الإيرادات الضريبية بـ ١٩,٥٪ لتسجل ١٦٣,٢ مليار جنيه، كما ارتفعت الإيرادات غير الضريبية ارتفاعاً ملحوظاً وصلت نسبته إلى ٤١,٧٪ لتسجل ١١٩,٣ مليار جنيه. وتشير البيانات التفصيلية إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية مدفوعة بالارتفاع في حصيلة الضرائب على الدخل بـ ١٩,٧٪ إلى ٨٠,١ مليار جنيه. ويرجع ارتفاع حصيلة الضرائب على الدخل إلى ارتفاع حصيلة الضرائب على الشركات بنسبة ١٨,٧٪ لتتحقق ٦٦ مليار جنيه، بالإضافة إلى ارتفاع حصيلة الضرائب على الأفراد بنسبة ٢٤,٣٪ لتتحقق ١٤,٣ مليار جنيه. وذلك بالإضافة إلى ارتفاع حصيلة الضرائب على السلع والخدمات بنسبة ٢٥,٩٪ لتتحقق ٦٢,٧ مليار جنيه. وعلى الجانب الآخر ارتفعت الضرائب على التجارة

١ تم حساب معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي باستخدام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ كسنة أساس.

كما انخفضت أيضا جملة المصروفات خلال فترة الدراسة بمعدل بلغ ٢,٦٪ خلال الفترة يوليو-ابريل ٢٠١٠/٢٠٠٩ لتصل إلى ٢٥٧,٧ مليار جنيه مقارنة بنحو ٢٦٤,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويرجع ذلك إلى الانخفاض الملحوظ في مصروفات باب "الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية" بـ ٣٦,٥٪ لتصل إلى ٦٣,٧ مليار جنيه والذي فاق قيمة الارتفاع المتراكم في مصروفات جميع الأبواب الفرعية الأخرى.

ويرجع الانخفاض في فاتورة «الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية» خلال فترة الدراسة في الأساس إلى الانخفاض الملحوظ في فاتورة الدعم للسلع التموينية والبتروولية بحوالي ٣٠,٨٪ و ٢٧,٧٪ لتسجلوا ١٣,٥ مليار جنيه و ٣٣,٧ مليار جنيه على التوالي خلال الفترة يوليو-ابريل ٢٠١٠/٢٠٠٩ (وذلك في ضوء تراجع الأسعار العالمية لكل من الوقود والمواد الغذائية). وبالإضافة إلى ذلك فقد ساهم أثر فترة الأساس الناتج عن التسوية التي تمت بين الموازنة وصناديق المعاشات خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ في تراجع قيمة الإنفاق على باب «الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية» بأكمله خلال فترة الدراسة.

وعلى الجانب الآخر، ارتفعت الأجور وتعويضات العاملين بنسبة ١٥٪ لتصل إلى ٦٤,١ مليار جنيه، كما ارتفعت الفوائد المدفوعة بـ ٣٠,٥٪ لتسجل ٥٧,٨ مليار جنيه (في ضوء الزيادة المتراكمة للفوائد المدفوعة للجهات الغير حكومية). وبالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت قيمة الإنفاق على شراء السلع والخدمات بـ ٢١٪ إلى ١٧,٥ مليار جنيه، وارتفعت أيضا قيمة الإنفاق على شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ ٩,٨٪ لتسجل ٣١,٥ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-ابريل ٢٠١٠/٢٠٠٩ كما ارتفعت المصروفات الأخرى بـ ٩,٤٪ لتصل إلى حوالي ٢٣,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

### ثالثاً الدين المحلي

يتم عرض بيانات الدين المحلي الصادرة عن وزارة المالية طبقاً لثلاث مستويات تجميعية مختلفة هي: الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة، والدين المحلي للحكومة العامة، والدين العام المحلي.

وفيما يخص إجمالي دين أجهزة الموازنة العامة للدولة (محلي وخارجي) فقد استقرت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في نهاية يونيو ٢٠٠٩ عند ٨١٪ مقارنة بالسنة المالية السابقة، وذلك بالرغم من قيام البنك المركزي بإعادة توييب ٤,٣ مليار دولار في سبتمبر ٢٠٠٨ ضمن الدين الخارجي للحكومة المركزية و وحدات الحكم المحلي بدلا من مديونيات «القطاعات الأخرى»<sup>٨</sup>، مع العلم أنه إذا تم استثناء أثر هذه المعالجة فسوف تنخفض نسبة إجمالي دين أجهزة الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي بما يقرب من ٢ نقطة مئوية. كما تجدر الإشارة إلى أن نسبة الدين المحلي إلى الناتج المحلي قد سجلت إنخفاضا تراكميا يصل إلى ٤٠ نقطة مئوية خلال الأربع سنوات الماضية.

وتشير البيانات الصادرة حديثاً عن أرصدة الدين المحلي في نهاية مارس ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ارتفاع نسبة الدين للناتج بشكل محدود مقارنة بشهر مارس ٢٠٠٩ حيث قد سجل الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة نحو ٨١٠ مليار جنيه (٦٧,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بـ ٦٨٧,٧ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠٠٩/٢٠٠٨ (٦٦,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي). كما سجل صافي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة نحو ٦٦٧,٢ مليار جنيه (٥٥,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بـ ٥٥٣,٢ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (٥٣,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة المحققة في رصيد الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة في نهاية النصف الثاني من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ترجع في الأساس إلى زيادة إصدارات أذون وسندات الخزانة ليصل رصيد كل منهما إلى ٢٨٥,٣ مليار جنيه و ١٤١,٨ مليار جنيه على التوالي مقارنة بـ ٢٢٠,٤ مليار جنيه و ٨٣,٥ مليار جنيه في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

كما بلغ إجمالي الدين المحلي للحكومة العامة ٧٢٦ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١٠/٢٠٠٩ (٦٠,٦٪ من الناتج المحلي) مقابل ٥٩٦,٦ مليار جنيه (٥٧,٤٪ من الناتج المحلي) في نهاية مارس ٢٠٠٩/٢٠٠٨. كما بلغ صافي الدين المحلي للحكومة العامة ٥٧٢,٢ مليار جنيه (٤٧,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل ٤٥١,٤ مليار جنيه (٤٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية مارس ٢٠٠٩/٢٠٠٨. وقد نتج الارتفاع المحقق في رصيد الدين المحلي للحكومة العامة خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ عن ارتفاع الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة بالإضافة إلى ارتفاع الدين المجمع لبنك الاستثمار القومي بما يقرب من ١٦,٤ مليار جنيه ليصل إلى ١٥٦,٨ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١٠/٢٠٠٩.

أما عن إجمالي الدين العام المحلي فقد بلغ ٧٥٤,٧ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١٠/٢٠٠٩ (٦٣٪ من الناتج المحلي) مقابل ٦٢٣,٦ مليار جنيه (٦٠٪ إلى

٦ تعكس أرصدة الدين المجمع على المستويات الثلاث الدين المستحق على الوحدات المعنية بعد طرح قيمة الدين الداخلي فيما بينهم.

٧ يشمل الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة أرصدة الدين المستحقة على وحدات الجهاز الإداري، و وحدات الإدارة المحلية، و الهيئات الخدمية. ويتضمن الدين المحلي للحكومة العامة أرصدة الدين المجمع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة و بنك الاستثمار القومي و صناديق التأمين الاجتماعي. أما بالنسبة للدين العام المحلي فيشمل أرصدة الدين المحلي المجمع لكل من الحكومة العامة و الهيئات الاقتصادية.

٨ قام البنك المركزي المصري بمراجعة أساس توييب الدين الخارجي اعتباراً من بيانات الدين لشهر سبتمبر ٢٠٠٨. وقد نتج عن إعادة توييب الدين زيادة المديونية الخارجية الحكومية بنحو ٤,٣ مليار دولار دون تأثير في جملة الدين (والتي تغيرت فقط نتيجة

الناتج المحلي) في نهاية مارس ٢٠٠٩/٢٠٠٨. وبلغ صافي الدين العام المحلي ٥٨٢,٣ مليار جنيه (٤٨,٦٪ إلى الناتج المحلي) مقابل ٤٦١,٩ مليار جنيه (٤٤,٥٪ إلى الناتج المحلي) في نهاية مارس ٢٠٠٩/٢٠٠٨. وترجع الزيادة المحققة في رصيد إجمالي الدين العام المحلي في الأساس إلى ارتفاع الدين المجمع للحكومة العامة، بالإضافة إلى زيادة رصيد الدين المستحق على الهيئات الاقتصادية بحوالي ١,٦ مليار جنيه ليصل إلى ٩٣ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١٠/٢٠٠٩.

وقد ارتفعت مدفوعات خدمة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة للدولة خلال الفترة يوليو - مارس من عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ بحوالي ٤٢,٨٪ لتصل إلى ٦٣,٨ مليار جنيه مقارنة بـ ٤٤,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨. وقد نتج ذلك عن ارتفاع قيمة الفوائد المحلية المسددة بنسبة ٣٧,٧٪ إلى ٥١,٢ مليار جنيه خلال الربع الثالث من ٢٠١٠/٢٠٠٩، وكذلك ارتفاع قيمة القروض المحلية المسددة بنسبة ٦٨,٤٪ إلى ١٢,٥ مليار.

وقد ارتفع المتوسط المرجح لأجال أذون وسندات الخزانة في نهاية مارس ٢٠١٠ إلى ١,٥ سنة مقارنة بـ ١,٤ سنة في نهاية يونيو ٢٠٠٩، في حين انخفض متوسط سعر الفائدة المستحق على رصيد الدين في نهاية مارس ٢٠١٠ إلى ١٠,٤٪ مقارنة بـ ١١,٢٪ في نهاية يونيو ٢٠٠٩.

أما عن الدين الخارجي، فتشير بيانات النصف الأول من عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ عن نهاية ديسمبر ٢٠٠٩ إلى ارتفاع إجمالي رصيد الدين الخارجي بنحو ٣,٦٪ ليصل إلى ٣٣,٣ مليار دولار (١٥,٢٪ من الناتج المحلي) في نهاية ديسمبر ٢٠٠٩، وذلك مقابل ٣٢,١ مليار دولار (١٧٪ من الناتج المحلي) في نهاية ديسمبر من العام السابق. وجدير بالذكر أن إجمالي الدين الحكومي الخارجي بلغ نحو ٢٥,٩ مليار دولار (٧٧,٨٪ من إجمالي حجم المديونية الخارجية) في نهاية ديسمبر ٢٠٠٩ مقارنة بـ ٢٥,٨ مليار دولار (٨٠,٤٪ من إجمالي حجم المديونية الخارجية) في ديسمبر ٢٠٠٨.

### رابعاً التطورات النقدية

على صعيد التطورات النقدية، فقد ارتفعت جملة السيولة المحلية بـ ١,٤٪ خلال شهر مارس ٢٠١٠ لتصل إلى ٨٨٨,٢ مليار جنيه مقارنة بـ ٨٧٥,٦ مليار جنيه في نهاية الشهر السابق، وكذلك ارتفع معدل النمو السنوي للسيولة المحلية في نهاية مارس ٢٠١٠ ليصل إلى ٩,٨٪ مقارنة بـ ٦,٩٪ خلال شهر مارس ٢٠٠٩. ويتضح من البيانات التفصيلية أن ارتفاع صافي المطلوبات من الحكومة و هيئة السلع التموينية هو المحرك الرئيسي لنمو السيولة المحلية خلال مارس ٢٠١٠، حيث ارتفع صافي المطلوبات من الحكومة بـ ١٩,١٪ لتصل إلى ٣٢٠,٩ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١٠ مقارنة بـ ٢٦٩,٤ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠٠٩. هذا بالإضافة إلى الارتفاع المحقق في صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك بـ ٣٩,٩٪ لتسجل ٩٦,٦ مليار جنيه في نهاية شهر الدراسة مقارنة بـ ٦٩ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠٠٩.

ويتبين من بيانات القطاع النقدي الصادرة عن البنك المركزي المصري أن صافي الأصول المحلية المقابلة للسيولة المحلية قد ارتفع بمعدل متناقص في نهاية مارس ٢٠١٠ بـ ٨,٨٪ ليصل إلى ٦١١,٨ مليار جنيه مقارنة بـ ١١,٨٪ مسجلاً ٥٦٢,٣ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠٠٩. ويرجع النمو المحقق في صافي الأصول المحلية إلى ارتفاع قيمة صافي المطلوبات من الحكومة و هيئة السلع التموينية بنسبة ١٩,١٪ في مارس ٢٠١٠ ليصل إلى ٣٢٠,٩ مليار جنيه. وقد ارتفعت أيضا قيمة المطلوبات من قطاع الأعمال العام بنسبة ١٨,٣٪ لتصل إلى ٣٦,٥ مليار جنيه، هذا بالإضافة إلى ارتفاع قيمة صافي المطلوبات من القطاع الخاص - للمرة الأولى منذ ستة أشهر - بنسبة بلغت ٠,٩٪ لتسجل ٣٩٣,٥ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١٠.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد حقق معدل النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة ١٢,٢٪ في نهاية مارس ٢٠١٠ مقارنة بإنخفاض قدره ٢,٨٪ فقط في نهاية مارس ٢٠٠٩. ويرجع هذا الارتفاع المحقق إلى نمو صافي الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي في نهاية فبراير ٢٠١٠ إلى ارتفاع كل من صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك و البنك المركزي لتسجلا ٩٦,٦ مليار جنيه و ١٧٩,٨ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١٠ مقارنة بـ ٦٩ مليار جنيه خلال و ١٧٧,٣ مليار جنيه على التوالي خلال نفس الشهر من العام السابق.

أما عن تطور مكونات السيولة المحلية على جانب الخصوم، فقد ارتفعت أشباه النقود بنسبة ٨٪ لتبلغ ٦٨٦,٣ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١٠، كما ارتفع المعروض النقدي بنسبة ١٦,٥٪ ليصل إلى ٢٠١,٩ مليار جنيه. وفيما يخص صافي الاحتياطي من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي، فقد ارتفع بـ ٧,٢٪ في نهاية العام المنتهي في مارس ٢٠١٠ ليبلغ ٣٤,٥ مليار دولار<sup>٩</sup>.

ومن ناحية أخرى، ارتفعت جملة الودائع لدى الجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصري) بنسبة ٩,٥٪ في نهاية مارس ٢٠١٠ لتصل إلى ٨٧٥,٢ مليار جنيه، ٨٧,٤٪ منها في صورة ودائع غير حكومية. وارتفع كذلك إجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك (بخلاف البنك المركزي) بنسبة بلغت

٩ الحركة الطبيعية لصافي حركة الإقراض والسداد). وطبقاً للمعالجة الجديدة، فقد تم إعادة توييب الديون المعاد إقراضها ضمن الدين الخارجي للحكومة المركزية و وحدات الحكم المحلي بدلا من مديونيات "القطاعات الأخرى". وحتى تاريخه فلا توجد بيانات تخص الفترات السابقة حسب التوييب الجديد.

٩ صافي الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي قد ارتفع ليصل إلى ٣٤,٧ مليار دولار في نهاية شهر ابريل ٢٠١٠.

سجل ميزان المعاملات المالية والرأسمالية خلال يوليو-مارس ٢٠١٠/٢٠٠٩ صافي تدفقات للداخل بقيمة ٥,٢ مليار دولار مقابل ٠,٧ مليار دولار خلال يوليو-مارس من العام السابق. وتأتي هذه الزيادة نتيجة لارتفاع صافي تدفقات محفظة الأوراق المالية في مصر لتتحقق ٧,١ مليار دولار مقارنة بصافي تدفق للخارج قدره ٨,٩ مليار دولار خلال يوليو-مارس ٢٠٠٩/٢٠٠٨. ومن جهة أخرى، فقد سجل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر تدفقات للداخل بقيمة ٤,٣ مليار دولار وهي أقل من القيمة المحققة خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠٠٩/٢٠٠٨ التي بلغت ٥,٢ مليار دولار. كما سجلت الاستثمارات الأخرى صافي تدفقات للخارج وصلت إلى ٤,٩ مليار دولار خلال النصف الثاني من العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقابل صافي تدفقات للداخل بلغ ٥,٧ مليار دولار خلال النصف الثاني من العام السابق.

أما على جانب المعاملات الجارية، فقد انخفض عجز الميزان الجارى بحوالى ٢٤٪ ليصل إلى ٢,٦ مليار دولار خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقارنة بـ ٣,٤ مليار دولار قيمة العجز المحقق خلال نفس الفترة من العام السابق. ويرجع ذلك نتيجة انخفاض معظم البنود الفرعية لكل من المتحصلات والمدفوعات الجارية، حيث انخفضت المتحصلات الجارية بـ ٥,١٪ لتتحقق ٤١,٩ مليار دولار، وفي نفس الوقت تراجعت المدفوعات الجارية بحوالى ٦,٤٪ لتصل إلى ٤٤,٥ مليار دولار. وقد أدت تلك التطورات إلى ارتفاع نسبة تغطية المتحصلات الجارية إلى المدفوعات الجارية (شاملة صافي التحويلات الخاصة والرسمية) لتصل إلى ٩٤,١ ٪ مقارنة بنحو ٩٢,٨٪ خلال نفس الفترة من العام السابق.

تراجع العجز التجارى بنسبة ٤,٩٪ ليصل إلى ١٨,٥ مليار دولار خلال يوليو-مارس ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقابل ١٩,٥ مليار دولار خلال يوليو-مارس من العام السابق، حيث سجلت جملة الصادرات السلعية خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٠/٢٠٠٩ انخفاضا بنسبة ١١,٩٪ لتصل إلى ١٧ مليار دولار وذلك نتيجة انخفاض الصادرات غير البترولية بنسبة بلغت ٧٪ لتصل إلى ٩,٩ مليار دولار، هذا بالإضافة إلى الانخفاض في قيمة الصادرات من المنتجات البترولية بنحو ١٧,٩٪ لتصل إلى حوالى ٧,١ مليار دولار. وفي الوقت ذاته سجلت جملة الواردات السلعية انخفاض بنسبة ٨٪ تقريبا لتبلغ ٣٥,٥ مليار دولار مقارنة بـ ٣٨,٧ مليار دولار خلال يوليو-مارس ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

أما عن الميزان الخدمى، فقد انخفض الفائض الكلى المحقق خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ ليصل إلى ٨,٨ مليار دولار مقابل ٩,٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق. حيث انخفضت جملة المتحصلات الخدمية بنسبة ٣,٧٪ إلى ١٧,٧ مليار دولار وذلك في ضوء الانخفاض الذى شهدته المتحصلات من النقل والاستثمار بـ ١٠,٢٪ على التوالى، فى حين شهد كل من المتحصلات من السياحة و المتحصلات الأخرى ارتفاعا بنسبة ١٠,١٪ و ٧,٦٪ على التوالى خلال فترة الدراسة. وعلى الجانب الأخرى، ارتفعت المدفوعات الخدمية بنسبة ٢,١٪ لتصل إلى ما يقرب من ٩ مليار دولار خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقابل ٨,٨ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق. ويرجع هذا الارتفاع الطفيف في المدفوعات الخدمية إلى ارتفاع كل من مدفوعات الاستثمار والمدفوعات الحكومية مما عوض الانخفاض فى باقى البنود الفرعية. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة المتحصلات الخدمية إلى المدفوعات الخدمية بلغت ١٩٧,٦ ٪ مقارنة بـ ٢٠٩,٩٪ خلال يوليو-مارس ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

هذا وقد ارتفع كل من صافي تدفقات التحويلات الخاصة والحكومية بنسبة ٧,٣٪ و ٥,٢٪ ليحققا ٦,٣ مليار دولار و ٥,٢ مليار دولار على التوالى خلال يوليو - مارس ٢٠١٠/٢٠٠٩.

وأخيراً، سجل بند السهو والخطأ صافي تدفقات للداخل بنحو ٠,٥ مليار دولار خلال يوليو-مارس ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقابل صافي تدفقات للداخل وصل إلى ٠,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق.

وقد ارتفعت نسبة تغطية الاحتياطي الدولى للواردات إلى ٨,٧ أشهر مقارنة بـ ٧,٥ أشهر خلال يوليو-مارس من العام المالي السابق، في حين انخفض مؤشر تغطية الصادرات السلعية إلى الواردات السلعية إلى ٤٧,٨٪ خلال يوليو-مارس ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقارنة بـ ٤٩,٧٪ خلال نفس الفترة من العام السابق.

#### سابعاً تطورات سوق المال

أما عن تطورات سوق رأس المال المحلى، فقد ارتفع مؤشر EGX ٣٠ خلال شهر ابريل ٢٠١٠ بـ ٦٤٦ نقطة ليصل إلى ٧٤٥٢ نقطة مقارنة بمستواه المحقق فى الشهر السابق والذي بلغ ٦٨٠٦ نقطة، فى حين ارتفع ٢٢٦١ نقطة مقارنة بمستواه المحقق فى نهاية ابريل من العام السابق. وبالإضافة إلى ذلك فقد ارتفعت قيمة رأس المال السوقي بنسبة ٩,٨٪ فى ابريل ٢٠١٠ ليصل إلى ٤٨١ مليار جنيه (٤٠,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى).

٢,٥٪ ليسجل ٤٤١,٤ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠١٠، وذلك كمحصلة لنمو جملة الإقراض للقطاع الحكومى بـ ٣,٦٪ ليصل إلى ٣٣ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠١٠، بالإضافة إلى النمو فى معدل الإقراض للقطاع غير الحكومى بنسبة ٢,٤٪ ليصل إلى نحو ٤٠٨,٤ مليار جنيه فى نهاية شهر الدراسة. أما عن نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة المحلية فقد انخفضت لتسجل ٤٤,٧٪ فى نهاية مارس ٢٠١٠ مقابل ٤٩,٤٪ فى نهاية شهر مارس من العام السابق، بينما بلغت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة الأجنبية ٦٩,٥٪ مقابل ٦٦,٣٪ فى نهاية شهر مارس من العام السابق.

وقد انخفضت معدلات الدولة فى جملة السيولة المحلية لتصل إلى ١٧,٧٪ فى مارس ٢٠١٠ مقارنة بـ ١٨,١٪ خلال الشهر السابق ومقارنة بـ ٢١٪ فى نفس الشهر من العام السابق. وانخفضت كذلك معدلات الدولة فى الودائع خلال شهر مارس ٢٠١٠ لتصل إلى ٢٣,١٪ مقارنة بـ ٢٣,٤٪ فى فبراير ٢٠١٠، ومقارنة بـ ٢٦,٦٪ فى مارس ٢٠٠٩.

#### خامساً تطورات الأسعار المحلية

واصل معدل التضخم السنوى<sup>١٠</sup> لحضر الجمهورية فى الانخفاض خلال شهر ابريل ٢٠١٠ ليسجل ١١,٤٪ مقارنة بـ ١٢,٢٪ خلال الشهر السابق ومقارنة بـ ١١,٧٪ خلال شهر ابريل ٢٠٠٩، (انخفاض كذلك معدل التضخم السنوى الإجمالى للجمهورية خلال شهر ابريل ٢٠١٠ ليصل إلى ١١٪ مقارنة بـ ١١,٨٪ خلال الشهر السابق ومقارنة بـ ١٢,٢٪ فى ابريل ٢٠٠٩). وفيما يخص معدل التضخم الشهري لحضر الجمهورية، فقد ارتفع ليسجل ٠,٩٪ خلال شهر الدراسة مقارنة بـ ٠,٧٪ خلال الشهر السابق. ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدل التضخم فى أسعار " الخضراوات" ضمن مجموعة "الطعام والشراب" بـ ٣,١٪ خلال شهر ابريل ٢٠١٠، هذا بالإضافة إلى ارتفاع معدل تضخم البند الفرعى «امتعة شخصية» ضمن مجموعة «الخدمات المتنوعة» بـ ٢٪ خلال شهر الدراسة.

ووفقاً لتقرير التضخم الصادر عن البنك المركزى، انخفض معدل التضخم الأساسى السنوى ليسجل ٦,٦٪ خلال شهر ابريل ٢٠١٠ مقارنة بـ ٧٪ فى الشهر السابق، ومقارنة بـ ١٠,٣٪ فى ابريل ٢٠٠٩. وأيضاً فقد انخفض معدل التضخم الأساسى الشهري خلال شهر الدراسة ليسجل ٠,٧٪ مقارنة بـ ٠,٨٪ خلال مارس ٢٠١٠، ومقارنة بـ ١,١٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

وفيما يخص مؤشر أسعار المنتجين، فقد شهد المعدل السنوى ارتفاعاً ملحوظاً خلال الستة أشهر الماضية حيث ارتفع من -٦,٧٪ فى سبتمبر ٢٠٠٩ إلى ١٣,٧٪ فى مارس ٢٠١٠. ويعكس ارتفاع معدل التضخم السنوى لأسعار المنتجين خلال شهر الدراسة اثر فترة الأساس المرتبط بالارتفاع الحاد فى أسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر ليصلا إلى ٥٣,٦٪ خلال مارس ٢٠١٠ مقارنة بـ ٤٥,٨٪ خلال مارس ٢٠٠٩ و بـ ٢٥,٤٪ خلال سبتمبر ٢٠٠٩، هذا بالإضافة إلى الارتفاع الكبير الذى شهدته مجموعة إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وإمدادات التكييف لتسجل ٢٢٪ خلال شهر مارس ٢٠١٠ مقارنة بـ ٠,٩٪ خلال نفس الشهر من العام السابق. على الجانب الأخرى، ارتفع معدل التضخم الشهري فى أسعار المنتجين ليسجل ١,٦٪ خلال شهر مارس ٢٠١٠ مقارنة بـ ٠,٦٪ خلال الشهر السابق، ويرجع ذلك نتيجة ارتفاع معدل التضخم لمجموعة «التعدين واستغلال المحاجر» والذي سجل ٥,٩٪ خلال شهر الدراسة مقارنة بـ ٢,٩٪ خلال الشهر السابق.

وقد قرر البنك المركزى الإبقاء على أسعار الفائدة على الودائع والإقراض لمدة ليلة واحدة (المعروفة بمعدل الكوريدور) بدون تغيير وذلك خلال اجتماع لجنة السياسات النقدية الذى عقد فى ٦ مايو ٢٠١٠. وبناءً على ذلك فقد ثبتت أسعار الفائدة للإيداع والإقراض لمدة ليلة واحدة عند ٨,٢٥٪ و ٩,٧٥٪ على التوالى. وقد بنى هذا القرار على اتساق المستوى الحالى لأسعار العائد على الودائع والإقراض لمدة ليلة واحدة مع التحسن المشهود فى مؤشرات الأداء الاقتصادى المحلى، وبقاء معدلات التضخم الأساسى فى الحدود المقبولة بالنسبة للبنك المركزى.

#### سادساً المعاملات مع القطاع الخارجى

وبالنسبة لمعاملات القطاع الخارجى، تشير البيانات الخاصة بالفترة يوليو-مارس ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى تحسن واضح فى ميزان المدفوعات حيث حقق فائضا كليا بلغ ٣,١ مليار دولار مقابل عجزا بلغ ٢,٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق. وقد جاء هذا التحسن مدفوعا بالزيادة الكبيرة فى صافي تدفقات الميزان المالى والرأسمالى للداخل والذي بلغ ٥,٢ مليار دولار خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى تقليص العجز فى ميزان المعاملات الجارية عجزا ليبلغ ٢,٦ مليار دولار تقريبا.

<sup>١٠</sup> قام الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء باستحداث سلسلة جديدة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بدءاً من يناير ٢٠٠٥، وذلك باستخدام شهر يناير ٢٠٠٧ كشهر أساس للسلسلة الجديدة، بالإضافة إلى استخدام أوزان جديدة للمجموعات السلعية الرئيسية مستخرجة فى ضوء نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٤.

<sup>١١</sup> مؤشر التضخم الأساسى (Core Inflation) مشتق من الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين مستبعداً منه بعض السلع التى تتأثر بصدمات مؤقتة من جانب العرض (الخضراوات والفاكهة وتمثل ٨,٨٪ من السلة السلعية للمستهلكين) بالإضافة إلى بعض السلع التى تتحدد أسعارها إدارياً (وتمثل ١٩,٤٪ من السلة السلعية للمستهلكين)، وجدير بالذكر أن معدل التضخم الأساسى لا يعتبر بديلاً عن معدل التضخم لأسعار المستهلكين ولكنه مؤشر توضيحي وتكميلي.